

Distr.: General
18 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجد نفسي مضطراً إلى أن أكتب إليكم مرة أخرى لأوجه انتباهكم إلى استمرار الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحديداً، إلى الواقع الخطير الذي يواجهه المدنيون الفلسطينيون، الناتج مباشرة عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

فقد شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية غارات جوية على قطاع غزة في ١٣ تموز/يوليه، استمرت طوال الليل، وبلغت ذروتها في ١٤ تموز/يوليه فيما يشكل أكبر غارة جوية تشنها إسرائيل خلال النهار في هذه المنطقة المحاصرة، منذ العدوان الذي شنته في عام ٢٠١٤ على القطاع وقتلت فيه أكثر من ٢ ٢٠٠ فلسطيني.

وقد قتل بصاروخ إسرائيلي طفلان فلسطينيان، هما أمير النمرة، وعمره ١٥ سنة، ولؤي كحيل، وعمره ١٦ سنة، بينما كانا يلعبان على سطح مبنى الكتبية، وهو مبنى أمني كبير مهجور لم يكتمل بناؤه يقع في قلب مدينة غزة بجوار حديقة ترتادها الأسر الفلسطينية كثيراً خلال فصل الصيف. وقد كان أمير ولؤي صديقين حميمين، وكأخما "توأمان"، نشأ في نفس الشارع في وسط غزة. وقد قتل لؤي بإصابة في الرأس وفي الظهر، وتوفي أمير بسبب شظية أحدثت ثقوباً في جسده بالكامل.

وأدى أيضاً القصف الشديد من جانب الطائرات الحربية الإسرائيلية في مختلف مناطق غزة إلى إصابة ما لا يقل عن ٢٥ فلسطينياً آخر والإضرار بسيارات الإسعاف والهياكل المدنية، بما في ذلك أحد المساجد ومركز للفنون والحرف. وأحدثت القنابل انفجارات مدوية في مناطق مدنية، القصد الواضح منها هو زيادة ترويع السكان المدنيين.



وهذه الحملة الوحشية والإجرامية ضد سكان غزة واستهداف إسرائيل المتعمد استهداف للأطفال الفلسطينيين وقتلها لهم ليست بالأمر الجديدة، بل إنها جاءت في أعقاب نمط من أعمال قتل المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، في أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، في ظل إفلات تام من العقاب.

والواقع أن قتل أمير ولؤي بدم بارد هو تذكرة مأساوية بقتل تسعة أطفال وهم يلعبون على الشاطئ في مدينة غزة، من جراء غارات جوية شنتها إسرائيل في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، ووافق يوم أمس ذكرى مرور أربع سنوات عليها، وكان من بين هؤلاء الأطفال أربعة أخوة وأبناء عمومة من عائلة بكر.

وقد تجلّى أيضا تمادي إسرائيل في تعمد قتل المدنيين الفلسطينيين، وازدراؤها القاسي الوحشي للحياة البشرية، خلال احتجاجات "مسيرة العودة الكبرى" في غزة، في ١٣ تموز/يوليه، إذ استمرت السلطة القائمة بالاحتلال في سفك دماء المحتجين السلميين العزل، حيث أصابت فلسطينيين هما، عثمان رامي حلس، وعمره ١٥ سنة، ومحمد ناصر شراب، وعمره ٢٠ سنة، بجراح أودت بحياتهما، وألحقت إصابات بأكثر من ١٠٠ شخص، منهم ٦٥ شخصا بالذخيرة الحية. وبذلك يصل مجموع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا منذ ٣٠ آذار/مارس إلى نحو ١٥٠ شخصا، منهم ٢٢ طفلا، ومجموع عدد المصابين إلى حوالي ١٥٣٠٠ شخص.

ونذكر في هذا الصدد بأن المدنيين الفلسطينيين في غزة يتظاهرون احتجاجا على الظروف غير المحتملة التي ما فتئ الشعب الفلسطيني يواجهها على مدى السبعين عاما الماضية، بما في ذلك ٧٠ عاما من التجريد من الممتلكات و ٥١ عاما من الاحتلال وأكثر من ١١ سنة من الحصار غير القانوني واللاإنساني.

وفي ظل مواصلة الفلسطينيين في غزة لاحتجاجاتهم على هذا الحصار الوحشي، كان رد إسرائيل الفاسد أخلاقيا هو تشديد الحصار وزيادة حدة العقاب الجماعي للسكان المدنيين الفلسطينيين حتى أكثر من ذي قبل.

وفي ٩ تموز/يوليه، قررت حكومة ننتياهو إغلاق معبر كرم شالوم، وهو نقطة العبور التجارية الوحيدة التي تدخل منها البضائع إلى غزة وتخرج منها، لتقطع بذلك طريق الإمدادات الحيوية، وتمنع خروج جميع الصادرات من غزة، مما يعرض آلاف الوظائف للضياع، ويتسبب في ارتفاع أسعار المواد الأساسية، ويؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المؤلمة المتفشية بالفعل في قطاع غزة حيث تصل نسبة العاطلين عن العمل من الفلسطينيين إلى ٤٩ في المائة. وفي إطار القيود الجديدة المفروضة، يمنع الآن من الدخول ما نسبته ٥٥ في المائة من السلع التي تدخل غزة عادة، بما في ذلك مواد البناء والأثاث والأخشاب والإلكترونيات والنسيج والملابس والبطاطين ومولدات الكهرباء. ومن بين الواردات التي تحظرها إسرائيل شحنات من مواد البناء الآتية لوكالات الأمم المتحدة والمخصصة لمشاريع التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

ووفقا لكريس غونيس، وهو متحدث رسمي باسم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فإنه "من الممكن توقع أن يكون" هذه القيود الإسرائيلية "عواقب عميقة الأثر وبعيدة المدى بالنسبة للمدنيين البائسين بالفعل" وأن تؤدي تلك القيود إلى زيادة الطلب على خدمات الأونروا. وفي هذا الصدد، نناشد أيضا جميع الدول أن تستمر في تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى الشعب الفلسطيني، ولا سيما في أثناء هذه الأزمة التي تسير فيها غزة نحو الانهيار الاقتصادي والاجتماعي التام، وأن تزيد من الدعم الذي تقدمه للوكالة التي، إلى جانب ما تقدمه من

معونة إنسانية، تمثل الأمل واحترام الحقوق والكرامة اللذين يكتسبان أهمية حاسمة في ظل غياب أي حل، وتنامي مشاعر اليأس وعدم اليقين تجاه المستقبل.

وإزاء هذه الخلفية من النشاط الإجرامي في غزة، يتواصل أيضا اتجاه المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين والإرهابيين في الضفة الغربية نحو شن الهجمات والتحريض. وفي حين أنه يكاد يكون من المستحيل توثيق جميع الانتهاكات المرتكبة، فإن الأمثلة الواردة أدناه تقدم مجرد لمحة عن أنواع الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني يوميا نتيجة للعنف الذي يرتكبه المستوطنون.

ففي ١٠ تموز/يوليه، قام المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون، على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال الإسرائيلية وتحت حمايتها، بمنع مرور سيارة إسعاف تحمل أحد المرضى الفلسطينيين في مدينة الخليل. وفي اليوم نفسه، قام مستوطنون إسرائيليون متطرفون، برفقة قوات الاحتلال الإسرائيلية، باقتحام المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، وكان ذلك أحدث اعتداء ضمن سلسلة من الاعتداءات التي شنتها المستوطنون على المسجد في الشهرين الماضيين، وبلغ عددها نحو ١٠٠ اعتداء. كذلك ظلت الاعتداءات الإرهابية التي يطلق عليها "دفع الثمن" تروّع السكان المدنيين الفلسطينيين، وشمل ذلك وضع كتابات عنصرية معادية للفلسطينيين على الجدران، وثقب إطارات السيارات، واقتلاع مئات من أشجار الزيتون، وعددا لا يحصى من حالات مضايقة المدنيين الفلسطينيين والاعتداء عليهم.

ونحن نكرر إدانتنا لهذه الجرائم البشعة ومازلنا نحمل حكومة إسرائيل المسؤولية عن العنف الذي يتعرض له المدنيون الأبرياء، وعن ثقافة الكراهية والعنف التي تستمر في تعزيزها بما تفرضه من سياسات وممارسات غير قانونية لا نهاية لها، ومنها نقل المستوطنين غير القانونيين إلى المستوطنات غير القانونية في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وندعو مرة أخرى إلى اتخاذ تدابير فورية لمحاسبة جميع المستوطنين الذين يرتكبون جرائم ضد الشعب الفلسطيني. فليس من الممكن أن يظل الإفلات من العقاب هو القاعدة بالنسبة إلى المستوطنين الإسرائيليين، ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها بالتحقيق في جميع تلك الجرائم ومحاسبة مرتكبيها. ويجب إدانة الإرهاب بجميع أشكاله إدانة صريحة لا لبس فيها والعمل على وقفه.

ونشير في هذا الصدد مع الأسى إلى الجريمة النكراء التي ارتكبت قبل ثلاث سنوات في شهر تموز/يوليه نفسه ضد أسرة دوابشة في دوما، عندما قامت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين الإرهابيين بإلقاء قنابل حارقة داخل منزل الأسرة، مما أدى إلى حرق الطفل علي، وعمره ١٨ شهرا، حيا وهو نائم في فراشه، وإلحاق حروق بالغة بأمه ووالده، ربهام وسعد، اللذين توفيا لاحقا متأثرين بجراحهما. ونوجه النظر إلى أن الحكومة الإسرائيلية ظلت متوانية عن رفع ذلك الظلم ومحاسبة المستوطنين الإرهابيين الإسرائيليين المسؤولين على ذلك الاعتداء، بل قررت هذا الصباح الإفراج عن أحد المستوطنين الإرهابيين المشتبه في تدبيرهم لهذا الهجوم الإرهابي.

إن حملة إسرائيل المنهجية والمتعمدة المتمثلة في إخضاع الأبرياء الفلسطينيين للمعاملة الوحشية وترويعهم هي جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الاستعمارية الشاملة لتحقيق النقاء العرقي وإطالة أمد الاحتلال ونظام التطهير العرقي المتواصل الذي تأخذ به والذي يهدف في نهاية المطاف إلى فرض "إسرائيل الكبرى" بجميع أبعادها على كامل فلسطين التاريخية، والقضاء على أي أمل للاجئين الفلسطينيين في العودة.

وفي حين أن الإجراءات المتخذة على أرض الواقع قد كشفت منذ عقود عن مشروع إسرائيل الاستعماري والتمييزي، الذي يجري من خلال محاولاتها الرامية إلى طرد واستبدال السكان الفلسطينيين وتهويد الأماكن، فقد قام الكنيست الإسرائيلي في ١٦ تموز/يوليه بإجراء مداولات بشأن المشروع النهائي لما يسمى "التشريع" الذي يعترف إسرائيل بوصفها "الدولة القومية للشعب اليهودي"، ليؤيد بذلك الفصل العنصري والاستعمار صراحة، من خلال إرساء التمييز العرقي والأعمال والعنصرية ضد الفلسطينيين باعتبارها تكميلاً دستورياً، ويكرس التفوق العرقي لليهود على مواطني إسرائيل الفلسطينيين وعلى السكان الفلسطينيين المقيمين في القدس. فما يسمى "بالقانون" هذا يرسى المعتقدات الإيديولوجية كسياسة رسمية تقضي بالتمييز ضد الفلسطينيين في ميادين الجنسية والملكية والأراضي واللغة والثقافة، في انتهاك واضح للقواعد القطعية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ولخطر الاستعمار، ولأبسط المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية التي تعارض العنصرية بقوة.

وما دام العالم يقف صامتا، فلن يكتب لحملة التطهير العرقي الاستعمارية الوحشية التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين الأبرياء سوى الاستمرار. ونحن نحث جميع أعضاء المجتمع الدولي، وكذلك جميع المنظمات المعنية على التدخل الفوري وإبداء الشجاعة الأخلاقية والسياسية اللازمة لإيقاف سلوك إسرائيل غير القانوني وغير الأخلاقي، بما في ذلك الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية والحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، في انتهاك صارخ للالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على السلطة القائمة بالاحتلال، ولوضع حد لإفلات إسرائيل لمدة طويلة من العقاب على الجرائم الدولية.

كذلك نكرر دعوتنا إلى حماية الشعب الفلسطيني، من أجل ضمان سلامة ورفاه السكان المدنيين العزل الرازحين تحت أسر الاحتلال لأكثر من نصف قرن. فالتواني عن توفير الحماية للشعب الفلسطيني سوف يؤدي إلى المزيد من التصعيد وسيسفر عن المزيد من سفك الدماء المأساوي.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٤١ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/ES-10/790-S/2018/668) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، كما يجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة